

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٧٩ لسنة ١٩٦٨

بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة للنقل البري مؤسسة عامة في حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قن شركات النقل العام للركاب بالسيارات والأقاليم من المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم على الوجه الآتي :

رئيس مجلس إدارة المؤسسة .. .. .	رئيسا
رؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة للمؤسسة .. .. .	أعضاء
وكيل وزارة النقل .. .. .	
مستشار السولة رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة النقل .. .. .	
مدير المؤسسة .. .. .	
مدير إدارة المرور المركزية .. .. .	
ثلاثة أعضاء على الأكثر يختارهم وزير النقل .. .. .	

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ (١٥ يونيو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٦٨

بتعيين مدير عام لمركز تدريب المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي والمؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد المهندس أحمد عيد محمد مديرا عاما لمركز تدريب المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي والمؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم بالفئة المالية بذات رواتب الحالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ (١٥ يونيو سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٨

بتعيين مدير عام بالمؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين والقرارات المعدلة والمكاملة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والسكّرين ؛